

التداعيات الاقتصادية للثورات العربية

الدكتور جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

نوفمبر 2011

التداعيات الاقتصادية للثورات العربية

الدكتور جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

نوفمبر 2011

التداعيات الاقتصادية للثورات العربية

د. جاسم المناعي*

من الطبيعي أن تتأثر اقتصاديات الدول العربية التي شهدت أو التي لا زالت تشهد ثورات أو تحولات سياسية وذلك كغيرها من دول العالم التي مرت بمثل هذا النوع من الأحداث والتحويلات. وبالرغم من كون هذه التداعيات الاقتصادية هي أمر محتوم ولا مفر منه في مثل هذه الظروف إلا أنه ينبغي في نفس الوقت رصد وحصر أية أضرار أو تداعيات اقتصادية حتى يمكن من ناحية معرفة طبيعة وحجم الأضرار كما يمكن من ناحية أخرى التفكير في الوسائل والسبل والسياسات الكفيلة بالحد من استمرار هذا النزيف الاقتصادي وكذلك العمل على سرعة تعافي الاقتصاد وإجراء الإصلاحات اللازمة استناداً إلى دروس التجربة السابقة وكذلك تسخير العلاقات العربية والأجنبية لدعم انطلاقة المرحلة الاقتصادية الجديدة.

* المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.
تعبّر هذه الورقة عن وجهة نظر صاحبها ولا تعكس بالضرورة موقف المؤسسة التي ينتمي إليها.

ضمن هذا الإطار نود أولاً أن نشير إلى نوع وطبيعة التداعيات الاقتصادية التي شهدتها حتى الآن الدول العربية التي مرت أو تلك التي لا تزال تمر بالأحداث والتطورات السياسية الأخيرة.

طبعاً أول هذه التداعيات يتمثل بالنسبة لهذه الدول في توقف وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصادية. وقد ترتب على ذلك فقدان الأفراد لوظائفهم ومصدر رزقهم. لا ننسى أيضاً عودة وتشرد كثير من العمالة العربية التي كانت تعمل في ليبيا والتي تم تقدير عددها بحدود 1.5 مليون عامل أغلبهم من مصر وتونس كانوا يعملون ملايين ملايين من أفراد عوائلهم وأقربائهم. لقد ترتب على توقف الأعمال وفقدان أعداد كبيرة من العمالة العربية لمصادر رزقهم أن اضطرت بلدان هذه العمالة إلى تعويض هؤلاء الأفراد من خلال زيادة الدعم والإعانات والتوسع في مد شبكات الحماية الاجتماعية. إن التكاليف الاقتصادية لهذه البلدان قد تفاقمت بشكل رئيسي نتيجة فقدان هذه البلدان لإيرادات مالية كبيرة ممثلة في الإيرادات النفطية بالنسبة لليبيا بشكل خاص وتقلص حصيلة الضرائب بالنسبة لبقية البلدان. هذا بالطبع إضافة إلى خسارة إيرادات هامة نتيجة تضرر قطاع السياحة والاستثمار خاصة بالنسبة لمصر وتونس التي شهدت بورصاتها أيضاً انخفاضاً كبيراً يزيد حتى الآن عن 37 مليار دولار في حالة مصر التي خسر فيها مؤشر سوق الأوراق المالية حوالي 48% منذ بداية الأحداث. وقد تزامن هذا مع

انخفاض ملحوظ في الاحتياطيات الأجنبية التي في حالة مصر انخفضت من حوالي 36 مليار في بداية الأحداث إلى حوالي 24 مليار في الوقت الحاضر. كذلك فإن مؤسسات اقتصادية قد عانت على إثر هذه الأحداث من تضرر أعمالها لدرجة تعثر قدرتها على تسديد التزاماتها المالية تجاه المصارف التي بدورها اضطرت إلى تحمل مزيد من المخصصات في مقابل بعض القروض المتعثرة الأمر الذي انعكس في انكماش قدرة هذه المصارف على الاستمرار في منح المزيد من الائتمان الذي أصبحت قطاعات الاقتصاد المختلفة هي في أشد الحاجة إليه خاصة في هذه المرحلة وفي هذه الظروف.

إن مختلف هذه التداعيات الاقتصادية قد أدت إلى إضعاف مقومات اقتصاديات البلدان العربية التي شهدت هذه التطورات السياسية الأمر الذي أدى ليس فقط إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بل أيضاً إلى تخفيض في درجات الجدارة الائتمانية لهذه الدول من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية والذي نتج عنه بالتبعية صعوبة اقتراض هذه الدول وارتفاع تكاليف اقتراضها من الأسواق العالمية كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف التأمين على قروض هذه الدول المعنية والذي وصل في بعض الحالات إلى أكثر من 500 نقطة (CDS).

هذه العوامل والتداعيات الاقتصادية مجتمعة أدت إلى زيادة الاختلالات المالية للدول العربية التي مرت أو لا زالت تمر بهذه الظروف حيث ازدادت عجوزات موازين المدفوعات التي تحولت في حالة مصر مثلاً من فائض إلى عجز يصل إلى حوالي 10 مليار دولار، وكذلك اختلالات الموازنة العامة والتي تجاوزت في بعض الحالات 10% من الناتج الاجمالي المحلي، لكننا مع ذلك نتطلع ونتأمل بأن تكون هذه التداعيات مؤقتة وأن مرحلة التحولات وعدم الاستقرار السياسي لا تطول كثيراً حتى تستطيع دولنا العربية التمكن من وقف هذا النزيف الاقتصادي ومعالجة الاختلالات وإرساء وتنفيذ السياسات والاصلاحات الكفيلة بالتأسيس لمرحلة اقتصادية واعدة.

وضمن هذه التداعيات القصيرة والمتوسطة الأجل يأتي التساؤل حول الدور الجديد للدولة وهل نتجه إلى وضع تتكفل فيه الدولة بتملك وإدارة المؤسسات الاقتصادية أي زيادة دور الدولة في الاقتصاد وذلك انطلاقاً من الرغبة في توفير مزيد من فرص العمل للأفراد والتمكن من إشراك الأفراد وبشكل أكبر في تقاسم الثروة والموارد الاقتصادية؟ وهل يعني ذلك بالضرورة تقليص دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية والعودة إلى استلام الحكومة والقطاع العام زمام الأمور الاقتصادية؟ في الواقع كان مثل هذا الوضع هو السائد قبل أن تبدأ دول عربية في إجراء إصلاحات

اقتصادية أدت إلى تقليص دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية وسمحت بمساهمة أكبر لحركة ونشاط القطاع الخاص. هذا السؤال هام من عدة جوانب:

أولاً: هل بالفعل هناك تحول في المنهج الاقتصادي حتى أن المستثمرين الذين يرغبون بالعمل ضمن الاقتصاد المصري أو الاقتصاد التونسي يكونوا مدركين لذلك؟

ثانياً: إذا كان مثل هذا التحول حاصلًا بالفعل فهل تم دراسة القدرة المالية والاقتصادية المترتبة على ذلك؟

الجانب الآخر الذي يستحق البحث على أثر التطورات السياسية هو موضوع الدعم والإعانات وشبكات الحماية الاجتماعية. وهذا الموضوع مرتبط بتوجه الثورات في مساعدة الطبقات الفقيرة والتوسع في مد شبكات الحماية الاجتماعية والسعي إلى تخفيف الفوارق وتفاوت توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة. مثل هذا التوجه لا شك بأنه مفهوم ومشروع ومبرر إلا أنه يثير في نفس الوقت تساؤلين لا يقلان أهمية. الأول هو حول قدرة الاقتصاد على الاستمرار واستدامة مثل هذه السياسات دون أن يضطر الاقتصاد إلى أن يعيش حالة اختلالات مالية غير صحية كما أن

مثل هذه السياسات من شأنها أن تقود إلى تحمل الدولة ديوناً ثقيلة تنتقل إلى أعباءٍ كبيرة تدفعها الأجيال القادمة في مرحلة لاحقة. والمشكلة المتعلقة بالدعم والإعانات لا تتعلق بمشروعية هذا الأمر من ناحية المبدأ خاصة وأن فئات من الشعب تعيش تحت خط الفقر وتستحق العناية والاهتمام والإعانة والدعم. المشكلة الحالية الخاصة ببند الإعانات والدعم بأنه يعمم على الجميع وتستفيد منه بشكل أكبر فئات اجتماعية قادرة ولا تستحق مثل هذه الإعانات التي ينبغي أن تقتصر على مستحقيها. إذا استطعنا تطبيق ذلك فيمكننا تخفيض تكاليف هذا البند وإن رفعنا نصيب مستحقيه حيث سيقصر على فئات اجتماعية أقل مما يستفيد من الدعم والإعانات في الوقت الحالي.

في مواجهة التداعيات الاقتصادية التي أشرنا إليها، نتطرق الآن إلى السياسات والإصلاحات المطلوبة. وفيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي فلا ينبغي أن يكون أقل أهمية من الإصلاح السياسي وأرجو أن لا يكون الإصلاح السياسي على حساب الإصلاح الاقتصادي بل إنه على العكس فإن الإصلاح الاقتصادي ينبغي أن يكون مكملاً لجهود الإصلاح السياسي حيث أنه يساعد على تحقيق أهداف الإصلاح السياسي من ناحية رفع درجة الإفصاح والشفافية وتكريس المسؤولية والحوكمة إضافة إلى محاربة البيروقراطية ودعم الحرية والديمقراطية الاقتصادية ومحاربة التدخلات القسرية التي تشوب وتحد من فعالية عمل الاقتصاد كما أن الإصلاح الاقتصادي يسعى إلى ترسيخ المنافسة الحرة التي تتيح فرص يفترض أن تكون متكافئة للجميع وليس المنافسة المحتكرة من قبل فئات محدودة من المجتمع والتي تحد وتعطل من العمل الطبيعي لقوى السوق والاقتصاد الحر. إن الممارسات الاقتصادية الخاطئة والمتمثلة في المحسوبية وتضارب المصالح وضعف الحوكمة واستغلال السلطة هي في الواقع ممارسات تشوه صورة الاقتصاد الحر وهي بالتأكيد تتعارض مع أهداف الإصلاح الاقتصادي المرغوب. لذلك لا ينبغي لتلك الممارسات الاقتصادية الخاطئة أن تثنينا عن مواصلة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية

التي بدون شك تساعد وتتكامل مع مساعي الإصلاح السياسي. وبالرغم من أهمية إجراء إصلاحات اقتصادية إلا أنه حسبما يبدو من الصعب في الظروف الراهنة التحدث عن تطبيق إصلاحات قبل إجراء الانتخابات التي يمكن أن تقود إلى حكومات منتخبة تنال تأييد ودعم المجتمع والشعب. هذه المرحلة هي مرحلة عدم استقرار سياسي ونزيف اقتصادي. وفي حالة عدم التمكن من إجراء إصلاحات هامة في هذه المرحلة فلا بد من بذل الجهد لتحقيق استقرار اقتصادي على الأقل إلى أن تكون البيئة السياسية مهيئة لقبول تنفيذ برامج إصلاحات اقتصادية وعندما تكون الظروف ملائمة لتطبيق اجراءات اصلاحية فالأولوية ينبغي أن تتركز حول:

أولاً: معالجة الاختلالات المالية انطلاقاً من العمل على تخفيض عجز الموازنة من خلال ترشيد الإنفاق وخاصة بند الدعم والإعانات وإعادة النظر في هيكل الميزانية بشكل يحد من التوسع في الإنفاق الجاري ويعطي مزيد من الأولوية للإنفاق الاستثماري لتطوير مرافق البنية الأساسية وخلق مزيد من فرص العمل.

ثانياً: وضع سياسة واضحة ومشجعة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتبديد أية شكوك حول موقف الدولة تجاه الاستثمارات الأجنبية والتزامها بالتعاقدات التي أبرمتها لتعزيز ثقة المستثمرين وتأكيد سياسات الدولة القائمة على منهج الاقتصاد الحر.

أما بالنسبة للتداعيات طويلة الأجل والمتعلقة بإعادة النظر في نماذج التنمية الاقتصادية المتبعة، فكما نعلم أنه قبل حدوث الثورات العربية الأخيرة كنا تحت الانطباع بأن مشاكلنا الاقتصادية بما فيها البطالة المرتفعة هي بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي وبأنه بمجرد ما نتمكن من تحقيق معدلات نمو مرتفعة فإن ذلك كفيل بأن يحل جميع المشاكل الاقتصادية. وبدون شك فإن المؤسسات المالية العالمية قد ساهمت في تكريس هذا المفهوم وهذه الثقافة. وحالة تونس ومصر هي خير دليل على ذلك حيث أن تقارير المؤسسات المالية العالمية حول الأداء الاقتصادي لكل من تونس ومصر كانت دائماً تمثل إشادة كبيرة استناداً إلى أن هاتين الدولتين قد استطاعتا تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بين دول المنطقة. لكننا اكتشفنا فيما بعد بأن هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي الذي حققته كل من تونس ومصر لم يحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هاتين الدولتين خاصة كما اتضح بأن معدل النمو الاقتصادي المرتفع لم يساعد على انتشار شريحة سكانية واسعة من الفقر.

هذا كما أنه لم يساعد في معالجة البطالة المرتفعة إضافة إلى أنه لم يساعد في معالجة التفاوت الكبير في توزيع الدخل ولم يساعد كذلك في معالجة تضارب المصالح وضعف الحوكمة وعدم ضمان احترام سيادة القانون. لكل هذه الاعتبارات فإن نموذج التنمية الذي يكتفي بالاعتماد على تحقيق معدل مرتفع للنمو لا يمثل بالضرورة ضماناً حقيقياً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المرغوب. لذا في البحث عن أفضل النماذج الاقتصادية الملائمة لا بد من الحرص على أخذ الأبعاد الاجتماعية في الاعتبار وبخاصة ضمان وجود نظام شبكات الحماية الاجتماعية وأن الأداء الاقتصادي ينبغي أن ينعكس بتحسين ملموس لمستويات معيشة غالبية إن لم يكن جميع فئات المجتمع وأن لا يترتب على مثل هذا الأداء تفاوت كبير في توزيع الدخل كما أن النماذج الاقتصادية المطلوبة لا بد أن تعمل على خلق فرص متكافئة وأن تعمل على تكريس ثقافة الحوكمة والإفصاح والشفافية وأن تعمل على محاربة تضارب المصالح والمحسوبية والبيروقراطية.

وحسبما يبدو من خلال التجربة السابقة وحتى من خلال السياسات الاقتصادية المطبقة حتى الآن إن النماذج الاقتصادية المتبعة لم تكن موفقة في معالجة أهم مشاكلنا الاقتصادية خاصة ما يتعلق بظاهرة البطالة. ولا زالت مشكلة البطالة في دولنا العربية وبدون استثناء تمثل همماً دائماً وقلقاً

وعدم استقرار يهدد السلم الاجتماعي. إن النماذج الاقتصادية التي اعتمدت على تحقيق معدلات نمو مرتفعة لم توفق في أن توفر أعداد كافية من فرص العمل. سنحتاج وفقاً لبعض الدراسات إلى حوالي 18 مليون فرصة عمل جديدة من الآن وحتى نهاية هذا العقد. مثل هذا الأمر لا بد وأن يضطرنا إلى مراجعة مناهجنا الاقتصادية وأن نعيد النظر في سياستنا الاقتصادية لكي نتمكن من توفير مزيد من فرص العمل المطلوبة. قد نحتاج في هذا السعي إلى التخفيف من الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الريفية والاهتمام بشكل أكبر بتطوير قطاع الزراعة والصناعة التي من شأنها خلق عديد من فرص العمل. كذلك لا بد من إعطاء اهتمام أكبر بدور القطاع الخاص بالرغم من أنه قد يكون من الصعب تصور دور كبير للقطاع الخاص خلال هذه المرحلة الانتقالية من عمر الثورات العربية والتي نرى خلالها تزايد مسؤوليات ودور القطاع العام وذلك من خلال زيادة الإنفاق للتعويض عن انخفاض وتيرة الأنشطة الاقتصادية أو من خلال توظيف من فقدوا أعمالهم أو من خلال زيادة الدعم والإعانات والتوسع في مد شبكات الحماية الاجتماعية للتعويض عن الخسائر التي تكبدتها فئات عديدة من المجتمع بسبب الأحداث وكذلك للتعويض عن تدهور مستويات المعيشة لكثير من أفراد المجتمع. كذلك لا نتوقع في المرحلة الحالية دوراً كبيراً للقطاع الخاص بسبب عدم الاستقرار السياسي وكذلك بسبب عدم وضوح الرؤية بالنسبة للتوجهات الاقتصادية الجديدة

وهل ستكون محفزة لمشاركة القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي أم أنها ستكون متأثرة بالممارسات الاقتصادية خلال الفترة السابقة وبالتالي ستكون متشككة في منهج الاقتصاد الحر وبالتالي ستضع مزيداً من القيود على حركة القطاع الخاص بشكل يقلص من دوره ويجعل مشاركته في الحياة الاقتصادية أكثر تواضعاً. هذا ينطبق على وضع القطاع الخاص في دول الخليج أيضاً، حيث أن زيادة رواتب ومنافع موظفي القطاع العام بشكل كبير ومتكرر يضعف أكثر من تنافسية القطاع الخاص ولا يساعد في تحقيق التنوع المرغوب في اقتصاديات دول المنطقة.

في اعتقادنا بدون متنفس أكبر للقطاع الخاص من الصعب على القطاع العام القيام بمفرده بمسؤولية التنمية الاقتصادية والكفاءة المطلوبة. الاقتصاديات العربية تحتاج إلى دور أكبر للقطاع الخاص ممثلاً بالمبادرات الفردية، الاستثمارات الأجنبية، الخبرة والإدارة والتسويق على المستوى المحلي والعالمي. هذا التوجه يستلزم تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل الكثير منها في الاقتصاد غير الرسمي إلى العمل من خلال الاقتصاد المنظم، الأمر الذي من شأنه ليس فقط توسيع القاعدة الضريبية بل زيادة وتطوير مساهمة ومشاركة القطاع الخاص وبخاصة في مجال توفير مزيد من فرص العمل. في كل من كوريا الجنوبية وتركيا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يصل إلى 90% من فرص

العمل. في الدول العربية مثل هذه النسبة لا تصل إلى 50%. إن الحصول على التمويل كما يبدو يمثل مشكلة كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حوالي 70% من هذه المؤسسات تجد صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل ليس بالضرورة لعدم توفر الأموال والسيولة بقدر ما يرجع هذا الأمر إلى عدم تطور التشريعات والبنية التحتية المالية في دولنا العربية بالشكل الذي يسمح ويسهل من حصول هذه المؤسسات على التمويل المطلوب.

نعمل حالياً في صندوق النقد العربي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية على مبادرتين نأمل بأن تساعد فرصة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. المبادرة الأولى تستهدف تطوير نظم الاستعلام الائتماني (Credit Bureau) وذلك لجعل المعلومات الخاصة بالملاءمة الائتمانية لهذه المؤسسات متوفرة بشكل يجعل البنوك في وضع يسمح لها بالإقراض لهذه المؤسسات. والمبادرة الثانية تتعلق بالإقراض المضمون (secured lending) وتهدف تطوير التشريعات المالية التي من شأنها جعل أصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الأصول المتحركة منها تكون مقبولة كضمان (Collateral) عند لجوء هذه المؤسسات للإقراض، فالمسألة حسبما يبدو ليست بالضرورة في عدم توفر السيولة أو الأموال بل المسألة تتمثل في كيفية تطوير التشريعات التي تظمن

المصارف إلى الإقراض لهذه المؤسسات ولذلك بدون تحقيق تطوير
ملموس في التشريعات والبنية الأساسية المالية سنظل في وضعنا الحالي
الذي ينطبق عليه بيت الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

لكن عند التساؤل حول دعم الاقتصاديات العربية في هذه الظروف لا بد أن نتطرق إلى ما هي طبيعة الدور العالمي والعربي في دعم الدول العربية المتأثرة بهذه التحولات وتأثير التطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة.

كما نعلم بأن الحاجة الأساسية العاجلة للدول العربية التي تشهد تحولات سياسية هي الحصول على المساعدات المالية وبشكل سريع. بالطبع فإن مجموعة الثمانية يمكن أن تساعد في هذا الشأن ليس عن طريق المؤتمرات والوعود والنيات الطيبة لكن عن طريق المباشرة في توفير هذه المساعدات دون تأخير لأن الحاجات هي آنية في الوقت الحاضر وقد لا تحتاج الدول العربية المعنية في مراحل لاحقة أو قد لا تحتاج بهذه الدرجة. صحيح أن مجموعة الثماني ليست أوضاعها المالية حالياً في أحسن حال لكن تكرار مؤتمرات الدعم دون تحقيق نتائج ملموسة منها قد يؤثر على مصداقية مثل هذه الوعود والإجراءات.

على صعيد آخر يمكن لمجموعة الثمانية المساعدة بأشكال أخرى مثل تسهيل دخول بضائع ومنتجات الدول العربية إلى أسواقها ولو بشكل استثنائي خلال هذه المرحلة. هذا ينطبق أيضاً على مساعدة الدول العربية

المعنية من خلال تسهيل دخول عمالتها إلى الدول الغربية على الأقل خلال هذه الفترة للتخفيف من زيادة وتفاقم مشكلة البطالة بسبب هذه الأحداث والتحولات السياسية.

بالنسبة للمؤسسات الدولية يمكنها بدورها المساعدة من خلال زيادة قروضها وتسهيلاتهما إلى الدول العربية المعنية وذلك من خلال أنواع التسهيلات التي لا ترتبط بشروط قد لا تكون مرحباً فيها في الوقت الحاضر نظراً لحساسية هذه المرحلة الانتقالية.

يمكن لمؤسسات مثل مؤسسة التمويل الدولية أن تزيد من استثماراتها للتعويض عن انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة. المؤسسات الدولية يمكنها المساعدة عن طريق زيادة تمويل تجارة المنطقة إما من خلال التمويل المباشر أو من خلال توفير ضمانات لصالح مؤسسات الدول العربية التي تمر بتحولات سياسية حالياً (قرار البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير مؤخراً للدخول في تمويل عمليات في الدول العربية يمكن أن يساعد في هذا الشأن على ضوء تجربته في دول أوروبا الشرقية وخاصة في مجال تمويل التجارة).

في الواقع حتى الآن وحسبما يبدو فإن موقف مجموعة الثمانية وكذلك المؤسسات الدولية يعبر عن وعود أكثر منها مساعدات فعلية ملموسة. وكما يبدو فإن الجميع ينتظر ما تسفر عنه تطورات الأوضاع السياسية. وفي الوقت الحاضر تعمل مجموعة الثمانية والمؤسسات الدولية على مشاركة الدول والمؤسسات العربية في هذا الجهد بدلاً من أن تأخذ هي زمام المبادرة.

وفقاً لذلك فإننا نتوقع بأن موقف مجموعة الثمانية والمؤسسات الدولية يتحدد بشكل أكبر على ضوء تشكل طبيعة وتوجه الأنظمة السياسية الجديدة في دول المنطقة.

أما بالنسبة للدور العربي فقد أعربت بعض دول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن عن التزامات مالية تجاه مصر بحوالي 17 – 20 مليار دولار، 4 مليار دولار من المملكة العربية السعودية و3 مليار من قبل الإمارات العربية المتحدة و10 مليار من قبل دولة قطر. وحسب معلوماتنا أنّ هذا الأمر لم يتوقف عند حد الالتزام فقط ولكن جزء هام قد تم توفيره بالفعل. أعتقد ستكون هناك التزامات ومساعدات مالية من قبل دول عربية أخرى.

لذلك من ناحية حجم المساعدات ومن ناحية المباشرة في توفيرها بالفعل فنستطيع أن نقول أن الدور العربي قد سبق دور المجتمع الدولي.

كذلك على صعيد المؤسسات المالية العربية فحسبما يبدو بأن هذه المؤسسات تعمل حالياً كل في مجاله بالتشاور مع السلطات المعنية على الاتفاق بشأن نوع وحجم المساعدات التي يمكن توفيرها لهذه الدول.

ستكون هناك قروض لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية لكل من مصر وتونس كما تم حتى الآن من قبل صندوق النقد العربي تجاه مصر. كما ستكون هناك قروض ميسرة لمشاريع تنموية، كما نتوقع أن يباشر الحساب الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمله في توفير التمويل لمؤسسات القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى تمويل لمشاريع زراعية وصناعية ومشاريع بنية أساسية وكذلك زيادة في قروض وتسهيلات تمويل التجارة العربية من قبل برنامج تمويل التجارة العربية.

أتوقع بأن التحولات السياسية في الدول العربية بالإضافة إلى الأزمات المالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي من شأنها زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية كما أن من شأنها دعم إجراءات ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

إن التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة في ضعف أوضاع الاقتصاد الأمريكي وتفاقم أزمة الديون الأوروبية من شأنها أيضاً رفع مستوى العلاقات الاقتصادية العربية وزيادة التكامل الاقتصادي العربي. إن العالم العربي بطبيعة اقتصادياته منكشف إلى درجة كبيرة على تطورات الاقتصاد العالمي وكمؤشر على ذلك فإن التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي العربي تعتبر من أعلى المعدلات في العالم. هذا يعني أن التطورات الاقتصادية العالمية الحالية المتمثلة سواءً في تواضع معدلات النمو الاقتصادي العالمي أو تدهور الجدارة الائتمانية للاقتصاد الأمريكي أو أزمة ديون أوروبا السيادية وانعكاساتها السلبية على القطاع المصرفي الأوروبي، كل هذه التطورات لها بالطبع انعكاسات محسوسة على الاقتصاد العربي بشكل عام واقتصاديات دول الخليج بشكل خاص.

ففي حالة استمرار ضعف الاقتصاد العالمي واحتمال تأثيره السلبي على أسواق النفط فإن ذلك يشكل تحدياً كبيراً للسياسات المالية في الدول العربية وبخاصة الدول النفطية التي توسعت بشكل كبير في الإنفاق العام لدرجة من الصعوبة التراجع عن ذلك حيث أصبحت الموازنات تعتمد على أسعار للنفط أكبر بكثير من السابق وبدلاً من الاعتماد على 30 - 45 دولار

للبرميل لتحقيق توازن في المالية العامة لم يعد في الإمكان حسبما يبدو تحقيق ذلك دون أن يتجاوز سعر البترول 70 دولار للبرميل على الأقل.

أما على صعيد الوضع المالي المتدهور في الدول الغربية خاصة على أثر انخفاض الجدارة الائتمانية للاقتصاد الأمريكي وتفاقم أزمة ديون أوروبا واحتمال انعكاسها بشكل سلبي على البنوك الأوروبية. فإن من شأن هذه التطورات أن تؤثر على الاستثمارات العربية في هذه الدول كما أن من شأن هذا أن يعرض القطاع المالي والمصرفي العربي إلى انكشافات مضرّة هذا إذا لم يترتب على ذلك خسائر مالية ملموسة. هذا إضافة إلى تقلص وانكماش أنشطة المصارف الأوروبية في المنطقة نظراً لزيادة مخاطر انكشافها على ديون بعض الدول الأوروبية وأيضاً نظراً لارتفاع تكاليف أنشطتها بسبب تدني جدارتها الائتمانية مؤخراً. مثل هذه التطورات لا بد وأن تؤثر على كثير من القطاعات الاقتصادية لدول المنطقة وتوجهاتها المستقبلية خاصة على صعيد الاستثمارات الخارجية ونشاط القطاع المالي والمصرفي بما يشمل التجارة الخارجية وغيرها. الاحتمال الطبيعي هو أن تؤثر مثل هذه التطورات على جغرافية الأنشطة المالية والاقتصادية العربية في المستقبل كما يمكن أن تؤدي مثل هذه التطورات إلى زيادة التجارة والاستثمار البيئي العربي وزيادة التكامل بين الاقتصاديات العربية مثلما لمسناه على أثر الأزمة المالية العالمية، طبعاً

هذا في حالة استقرار الأوضاع السياسية في الدول العربية خلال فترة
وجيزة نسبياً وإلا فإن الاحتمالات الأخرى هي مزيد من التوجه إلى زيادة
التعاملات الاقتصادية مع آسيا وأوروبا الشرقية وقد لا نستبعد إفريقيا
أيضاً.